حماية المستهلكين

تتوفر بنشر الجمعيات التعاونية المنزلية

بقلم الأستاذ عبد اللطيف عامر

يستهلك كل منا فى منزله أنواعا مختلفة من المأكولات والملبوسات والخردوات والمفروشات ، إلى غير ذلك من الحاجات الضرورية والكمالية التى نحتاج اليها فى معيشتنا المنزلية . ونحن ننفق جزءا كبيرا من دخلنا للحصول على هذه الحاجات . وجرت العادة أن نشترى لوازمنا هذه من تجار يسمون تجار القطاعى مثل البقالين والجزارين وتجار الفواكه والألبان والخبز . وكذلك نشترى لوازمنا من الملابس " والخردوات " وغيرها من المحلات التجارية الكبيرة أو الصغيرة وهكذا بالنسبة لجميع الأصناف التى نحتاج اليها .

وتجار القطاعى فى جميع هذه الأصناف هم وسطاء ، أى أن مهمتهم أن يشتروا البضائع بالجملة ويبيعوها لنا بالقطاعى ويأخذوا منا ربحا لأنفسهم نظير قيامهم بهذه العملية ، وفى بعض الأحيان يكون هذا الربح معتدلا أى ربحا معقولا ، وفى بعض الأحيان الأخرى يكون هذا الربح أكثر من اللازم فندفع أثمانا مرتفعة للبضائع التى نشتريها منهم .

وتجار الجملة الذين يبيعون البضائع لتجار القطاعى هم أيضا وسطاء ، ومهمتهم أن يستوردوا البضائع من الخارج أو يشتروها من المنتجين ويأخذوا ربحا لأنفسهم نظير قيامهم بهذه العملية . وكثيرا ما تكون أرباحهم هم أيضا فوق الحد المعقول وتكون النتيجة أننا ندفع نقودا أكثر من اللازم ثمنا لهذه البضائع .

فكأن كلا منا باعتباره مستهلكا لهذه البضائع المختلفة اللازمة له ولمنزله يدفع ثمن الصنف الذى يشتريه مضافا اليه ربح تاجر القطاعى ، مضافا اليه ربح تاجر الجملة ، مضافا اليه ربح التاجر المصدر فى الخارج ، مضافا اليه ربح المنتج ، وهى سلسلة طويلة من الأرباح يتحملها المستهلك . وفى كثير من الأحيان يكون هذا المستهلك شخصا ايراده محدود ويحتاج إلى تدبير هذا الايراد حتى يستطيع أن يشترى كل لوازمه لنفسه ولأسرته . ولعل السيدات ربات المنازل أكثرنا شعورا بهذه الحالة .

فى الأحوال العادية قد يكون ربح هؤلاء التجار فى معظم الأصناف ربحا معقولا ، وهم طبعا يستحقون هذا الربح مادمنا فى حاجة اليهم ولا يمكننا الاستغناء عنهم . ولكن هل فى كل الأحوال يقتنع هؤلاء التجار بالربح المعقول، وهل صحيح أننا جميعا باعتبارنا مستهلكين لا نستطيع الاستغناء عن هؤلاء التجار ؟

نحن نرى بأعيننا خصوصا فى هذه الأيام أن الكثيرين من التجار يرفعون أسعار البضائع دون مبرر ، ويحصلون على أرباح فاحشة أو على الأقل تزيد على حد الاعتدال . ولهذا فان الحكومة تتداخل لعلاج هذه الحالة مؤقتا باصدار "تسعيرة" لمختلف الأصناف وتمنع التجار من انتهاز فرصة الظروف الحاضرة لاستغلال المستهلكين. وهى تراقب تنفيذ هذه التسعيرة وتحاكم من يخالفها من التجار إذا ضبط . ولكن تداخل الحكومة باصدار تسعيرة للاصناف ليس هو كل العلاج بل هو عمل مؤقت فقط ولا يمكن أن يستمر فى كل الأوقات . كما أن الحكومة لا تمنع تجار الجملة وتجار القطاعى عند اصدار التسعيرة من الحصول على الأرباح العادية أى أننا مع وجود التسعيرة لازلنا ندفع ثمن البضائع مضافة اليها أرباح هؤلاء التجار جميعا .

إذن نعود إلى السؤال الثانى وهو : هل صحيح أننا جميعا باعتبارنا مستهلكين لا يمكننا الاستغناء عن هؤلاء التجار ؟

إن السبب فى عدم استغنائنا عن التجار هو أن كلا منا يشترى لوازم منزله بمفرده ولا يشترى إلا طلباته هو وحده . وهذه الطلبات هى دائما طلبات محدودة و بكميات قليلة ولا يستطيع كل منا بمفرده أن يشتريها من مصادر الانتاج مباشرة ليوفر على نفسه أرباح التجار .

هذه هى العلة .ومادمنا عرفنا العلة فمن السهل أن نعرف العلاج .والعلاج هو أن يتفق سكان كل مدينة أو بلد على أن يشتروا طلبات منازلهم مع بعضهم البعض بدلا من أن يشترى كل منهم بمفرده ، وبذلك يمكنهم أن يشتروا هذه الطلبات بالجملة و يستوردوها من مصادر الانتاج فيوفروا على أنفسهم الأرباح التى كان يأخذها منهم التجار ويدفعوا أثمانا رخيصة لطلباتهم ، ويحصلوا على بضائع من أصناف جيدة و يطمئنوا إلى وفاء الكيل والميزان وعدم وجود الغش والتلاعب .

ومعنى اتفاق سكان كل مدينة أو بلد على أن يشتروا طلباتهم مع بعضهم البعض، هو أن يكونوا فيما بينهم جمعية تعاون منزلى . إذن فجمعية التعاون المنزلى هى التى يكونها سكان كل مدينة أو بلد ليشتروا لوازمهم المنزلية مع بعضهم البعض باعتبارهم مستهلكين لمختلف البضائع الخاصة بالمأكل والملبس وغير ذلك، فيصبحوا هم المشترون لأنفسهم من مصادر الجملة أومن مصادر الانتاج مباشرة ، وهم البائعون لأنفسهم كل منهم بقدر حاجته يشتريها من محلات الجمعية .

هذه هى الطريقة الصحيحة السهلة البسيطة التى نوفر بها على أنفسنا الارباح التى يأخذها منا تجار الجملة والقطاعى . ونعتمد على أنفسنا فى حفظ المستوى العادل لأسعار حاجات المعيشة . وبهذه الطريقة تزول الى الأبد وبشكل حاسم عوامل استغلالنا ويمكننا الوقوف جبهة واحدة متعاونين متآزرين للدفاع عن مصالحنا باعتبارنا مستهلكين والله فى عون العبد ما دام العبد فى عون أخيه .

وعند ما يتفق سكان إحدى المدن أو فريق منهم على تكوين جمعية تعاونية منزلية يدفع كل منهم جزءا من الأموال اللازمة لشراء البضائع التى تستوردها الجمعية لكل منهم . وهـذا ما يسمى برأس المـال وكل من يدفع جزءا من رأس المـال يصبح عضوا فى الجمعية . ويقسم رأس المـال الى أجزاء صغيرة كل جزء يساوى خمسين قرشا أى نصف جنيه . ويسمى سهما فى رأس مال الجمعية . وكل عضو يشترى من هـذه الأسهم بحسب حاجته وبحسب مقدرته .

ومتى بدئ بجمع رأس المـال اللازم لشراء لوازم الأعضاء يجتمع فريق منهم لوضع النظام الذى تسير الجمعية على مقتضاه . فيحددون أغراض الجمعية وكيفية الاشتراك فى أسهمها وعدد الأعضاء الذين يتولون ادارتها، وكيفية شراء البضائع وبيعها، وكيفية توزيع الارباح على الأعضاء وتقدم مصلحة التعاون التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية كل المساعدات والتسهيلات لهؤلاء الأعضاء فى وضع نظام الجمعية وتسجله لهم مجانا فى سجلاتها . فتصبح هيئة معترفا بهـا قانونا ويحميها قانون التعاون الذى أصدرته الحكومة لفائدة الجمعيات التعاونية ومصلحة أعضائها .

ومتى تم وضع نظام الجمعية وتسجيله يجتمع الأعضاء جميعا فى اجتماع عام ويسمى هذا الاجتماع جمعية عمومية . وينتخبون من بينهم عددا من الأعضاء لإدارة أعمال الجمعية، ويطلق عليهم اسم مجلس الادارة . ويتوخى الأعضاء طبعا انتخاب خير من يضعون فيهم ثقتهم ويعهدون فيهم الأمانة والكفاءة والمقدرة على القيام بمهمتهم بالنيابة عن جميع الأعضاء .

والى جانب مجلس الادارة هـذا فان الأعضاء ينتخبون أيضا أعضاء آخرين لمراقبة سير أعمال الجمعية وحسن ادارتها . ويطلق عليهم اسم لجنة المراقبة . والى جانب لجنة المراقبة فان الحكومة تعاون الأعضاء أيضا فى الاشراف على الجمعية وارشادها الى طريق النجاح . فموظفو مصلحة التعاون جميعا فى خدمة الجمعيات التعاونية وهم يتخصصون فى أعمال التفتيش على الجمعيات وتنظيمها ووضع الدفاتر والحسابات النظامية لها ومراجعة هذه الحسابات وأموالها ولا تظن أيها القارئ أن الجمعية بعد تأسيسها وتسجيلها وانتخاب مجلس ادارتها ولجنة مراقبتها ترفض من يريد الاشتراك فيها للانتفاع بخدماتها . كلا بل هى تقبل كل سيدة أو رجل يريد الاشتراك فيها ولو بسهم واحد مادام مقيما فى المدينة أو فى المنطقة التى فيها الجمعية . ولذلك فان الجمعيات التعاونيـة المنزلية فى نمو دائم ، فأعضاؤها فى ازدياد وكذلك رأس مالها وخدماتها

وهى تستمر فى النمو هكذا حتى تشمل كل سكان المدينة وتورد لهم جميع طلباتهم من جميع الأصناف .

ومن محاسن الجمعيات التعاونية وفضائلها أنها تسوى بين أعضائها جميعا فى الحقوق والواجبات ، فمثلا فى الجمعيات العمومية التى ينتخب فيها مجلس الادارة و لجنة المراقبة نرى أن لكل عضو صوتا واحدا فقط سواء كان من الذين يمتلكون سهما واحدا فى رأس المال أو من الذين يملكون عشرات أو مئات الأسهم ، ومن هنا تتبينون حضراتكم الروح الديمقراطية الصحيحة التى تسود الجمعيات التعاونية .

والأرباح التى تحصل عليها الجمعيات توزع فى نهاية كل سنة على الأعضاء بطريقة عادلة امتازت بها الجمعيات التعاونية وحدها دون غيرها من الهيئات . فرأس المال أو الأسهم ، تأخذ جزءا من الربح يعادل السعر الجارى للفائدة على رءوس الأموال فاذا كان ستة فى المائة فان السهم الواحد الذى قيمته نصف جنيه يأخذ من هذا الربح ثلاثة قروش فى كل سنة . أما باقى الربح فيوزع على الأعضاء بنسبة مشتريات كل منهم من الجمعية . فالعضو الذى يشترى بضائع أكثر من الجمعية هو الذى يعود عليه نصيب من الربح أكبر . ومعنى هذا أن الجمعية تعيد الى أعضائها فى كل سنة جزءا مما دفعوه ثمنا لمشترياتهم منها . وهذا الربح هو الذى يسمى "عائدا" وهذا العائد أو الربح الذى يأخذه كل عضو على مشترياته هو الذى كان يأخذه منه التجار والوسطاء .

وللجمعيات التعاونية فوق ذلك ناحية من نواحى الخدمة الاجتماعية التى تؤديها لأعضائها مثل انشاء النوادى والمكتبات والملاهى والعناية بصحتهم وعلاجهم الى غير ذلك من الخدمات الاجتماعية التى تخصص لها جزءا بسيطا من أرباحها كل عام .

ولكى تقوم الجمعيات بواجب الخدمة الحقيقية لأعضائها فانها لا ترهقهم بالديون مثل التجار ، بل هى تبيع بضائعها بالنقد لكل عضو بحسب مقدرته المالية . وهى بذلك تعاون الأعضاء على الموازنة دائما بين ايرادهم وانفاقهم . وأخيرا فان للجمعيات التعاونية مبدأ لا تحيد عنه وهو الابتعاد عن كل نزاع سياسى أو خلاف دينى .

لقد سبقنا غيرنا من الأمم المتمدنة إلى الأخذ بهذا النظام القوى المتين ، نظام الجمعيات التعاونية المنزلية ، وبذلك أمكن للمستهلكين فى هذه الأمم أن يحموا أنفسهم من عوامل الاستغلال وينشئوا فيما بينهم روابط لا تنفصم عراها ويؤلفوا جبهة تدافع عن مصالحهم بفضل هذا التعاون بينهم .

وفى انجلترا وحدها ينتفع بالجمعيات التعاونية المنزلية ثمانية مليون عضو وتبيع لهم هذه الجمعيات فى السنة الواحدة ما تزيد قيمته على ٢٥٠ مليونا من الجنيهات ؛ ولهذه الجمعيات جمعية مركزية عامة تستورد البضائع من الخارج مباشرة وتمتلك فى داخل المملكة وخارجها المزارع

الواسعة وعشرات المصانع المعدة لانتاج البضائع التى يحتاج اليهـا أعضاء الجمعيات التعاونية المنزلية فى انجلترا .

وقد بدأنا نأخذ بهـذا النظام ونعمل على نشر الجمعيات التعاونية المنزلية فى بلادنا العزيزة فأصبح لدينا فى مصر آلاف من الأعضاء فى الجمعيات التعاونية المنزلية التى تزيد على ٥٠ جمعية وهى تبيع لأعضائها فى السنة الواحدة بمـا تزيد قيمته على ١٥٠٠٠٠ جنيه .

و إنى أوجه ندائى الى جميع حضرات السكان فى القاهرة وطنطا ليشتركوا فى الجمعيـة التى تؤسس فى كل من هاتين المدينتين فى الوقت الحاضر، كما أوجه ندائى الى حضرات سكان الجهات الأخرى ليشتركوا فى الجمعيات المنزلية الموجودة فى بلادهم ، و ينتفعوا بخـدماتها . إذا كانت فى بلادهم جمعيات، أو لتكن منهم فئة تعمل للصلحة العـامة وترعى خدمة المجموع فتضع يدها فى يد مصلحة التعاون بوزارة الشؤون الاجتماعية لتأسيس جمعية تعاونية منزلية لمدينتهم .

والى حضرات السيدات المدبرات لشؤون المنزل أوجه كلامى ليعملن على اشتراك أزواجهن أو ليشتركن بأنفسهن فى هـذه الجمعيات . فالجمعيات التعاونيـة المنزلية هى خير صديق أمين للسيدة التى تحرص على تدبير شؤون منزلها ما

عبد اللطيف عامر